

العنوان:	المعلومات والاستثمار : أية علاقة ؟
المصدر:	مجلة الحقوق
الناشر:	محمد أوزيان
المؤلف الرئيسي:	زروق، عبدالحكيم
المجلد/العدد:	ع9,10
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	مايو
الصفحات:	188 - 216
رقم MD:	592635
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	المغرب، المعلوماتية، القطاع العام، القطاع الخاص، تشجيع الاستثمار
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/592635

المعلومات والاستثمار : أية علاقة ؟

عبد الحكيم زروق

كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية بوجدة

جاء في خطاب لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003 ما يلي:

" وهكذا وتحسيدا لنهجنا الراسخ للنهوض بالاستثمار وتفعيلا لما ورد في رسالتنا الموجهة لوزيرنا الأول في هذا الشأن، فإننا ندعو حكومتنا إلى مواصلة الجهود لعصرنة القضاء بعقلنة العمل، وتبسيط المساطر وتعميم المعلومات ".
ليس بخاف علي أحد من أن عالم الرقميات أصبح بديلا لعالم المحسوسات، فنحن نعيش نهاية عصر الأوراق والدفاتر والأسماء والألقاب، بحيث سيصبح كل إنسان مرقما" يحمل رقما خاصا به ينفرد به ويميزه عن الآخرين. والأدهي من ذلك أنه يمكن للإنسان اعتمادا علي المنهج الرقمي أن ينفي معني الزمان والمكان والحدود، وينقل المعلومة إلى أية نقطة في العالم صورة ونصوصا بطريقة تفاعلية .
ويبدو أن هذه المتغيرات (1) ما كان يقدر لها أن تري النور وبنفس السرعة لولا انفجار الثورة المعلوماتية (2) التي شهدناها (ولا زلنا نشهدها) منذ أكثر من عقدين من الزمن.

فالعالم يجتاز اليوم عصرًا جديدًا يصطلح عليه "عصر ثورة المعلومات" بحيث غدت المعلومات وسيلة العالم الجديد نحو الرقي الحضاري والاقتصادي، وغزت الحواسيب مختلف مناحي الحياة، نظرا لقدرتها الهائلة علي تخزين المعلومات واسترجاعها وأدائها لمهام عديدة، بكل دقة وسرعة متناهية (3).

(1) يحيى اليحيوي، الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، الطبعة الأولى 1997، البوكلي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 15 .

(2) هناك من يسمي هذه الثورة "بالثورة الصناعية الثالثة" يراجع محمد عبد السلام، التشريع هل يواجه حرب المعلومات، الأهرام المسائية 7 غشت 1995، ص 244، منشور في "المجتمعات وحقوق الملكية الفكرية". المجلد 1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحافية والمعلومات، القاهرة 1999

(3) بشرى النية، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب - دراسة مقارنة - رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكادال / الرباط، السنة الجامعية 2001-2002، ص 1 .

فعلي جميع المستويات، يتشكل اليوم عالم جديد علي أسس تختلف عما سبق وبقدرات أكبر، من حيث ربط شرائح المجتمع الدولي إلي بعضها البعض، ومن حيث إدماجها في اتجاه له منطقته الاقتصادي الخاص وله مقومات الغلبة من زاوية جعل السعي نحو التحرير والانفتاح خيارا لا محيد عنه (4).

لذلك فالسؤال الجوهرى ونحن في بداية الألفية الثالثة يتجاوز التعبير عن التأسف والتنديد بصدمة الثورة المعلوماتية ويتعدى الانبهار بطابعها الفجائي والمباغت والتبشير بويلاتها ومظالمها و/أو بإيجابياتها وحمولاتها الواعدة. السؤال الأساسي الذي يجب أن نطرحه قبل فوات الأوان من طبيعة أخرى، هو سؤال التدارك والإعداد (5) لمسايرة سرعة الزمن مستلهمين ذلك من مقولة الرجل السياسي المنحك الذي قال في بداية هذا القرن "لن يلقي الحظ إلا من يسير وفق سرعة الزمن، فهو وحده سيعرف السعادة والازدهار " (6).

وهكذا، فالوصول المباشر إلي المعلومات يمثل رهانا رئيسيا للأشخاص أفراد وجماعات، باعتبار أن المعلومات تؤثر علي سلوكيات المواطنين والمستثمرين لذلك تعد إتاحة المعلومات عنصرا أساسيا لتحرر الأشخاص ولتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات (7)، لدرجة جعلت بعض الخبراء الاقتصاديين يتنبأون بأنها ستصبح المورد الأساسي والأول في الاقتصاد العالمي (8) كما أن القوة اليوم تكمن في امتلاك المعلومات والقدرة علي نقلها بسرعة بحيث أصبحت الموارد اللامادية أهم وأكثي من الموارد الأولية والطاقات الصناعية التقليدية (9).

(4) فتح الله ولعلو، تقديم لكتاب فاطمة الحمدان بحير، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، طبعة 2003، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، ص 7 .

(5) فتح الله ولعلو، تقديم لكتاب فاطمة الحمدان بحير، مرجع سابق، ص 7 .

(6) اطو أويير هامير، المعلوماتية في خدمة العدالة، التجربة النمساوية، لرجمة عبد الرفيع أروحين وأبو بكر بملول، مجلة كتابه الضبط، العدد الأول، مارس 1998، ص 64.

(7) وحيد قدورة، الوجه الآخر للوصول إلى المعلومات في الدول النامية، دراسة حالة الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم والمعلومات، العدد 5، السنة 2003، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص 45.

(8) محمد علالي، الثورة المعلوماتية، مجلة كتابه الضبط، العدد 4 و 5 يناير - أبريل 2000، ص 152 .

(9) مصطفى بنيخلف، تقديم كتاب عبد النبي رجواني، عصر المعلومات جموع تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 9، غشت - شتنبر 1999، ص 7.

والمعلومة إجمالاً هي "كل مادة معرفة قابلة لأن تتمثل في إشارات متعارف عليها من أجل حفظها أو معالجتها أو بثها" (10) فالمعلومة في شكلها الخام هي إعلان منافس عن منتج تجاري جديد علي سبيل المثال، أو قرار التوجه نحو منطقة اقتصادية معينة أو العزم علي بيع أسهم أو الاستعداد لعملية اندماج، لكن الأهم في كل هذا هو رصد واقتناص المعلومة في لحظة الاختمار والتشكل أي إعطاء المعلومة الصالحة، للشخص المعني في اللحظة المواتية لأخذ القرار المناسب (11).

إن المعلومات فرضت نفسها كعصب جديد للمواجهة والتنافسية (12)، فالبحث عن المعلومة مجال أصبح يتداخل فيه مصممو الأزياء وخبراء الإشهار ومدراء الإنتاج والتسويق من رجال أعمال ومستثمرين، لكن كيف يمكن "التعامل مع زحفها وكثافتها وتنوعها وتقاطعاتها الظاهرة والمضمرة، الحالية والمتوقعة، المتأكدة والمحتملة، علماً أن البشرية قد أنتجت من المعلومات في العقود الثلاثة. الأخيرة، أكثر مما فعلت خلال الألفيتين السابقتين، وأن حجم هذه المعلومات يتضاعف كل أربع سنوات ويتنوع نصاً وبيانات وصوراً وإشارات (13)؟ إن المعالجة المعلوماتية وحدها كفيلاً بتحقيق ذلك، وهو ما سيقودنا للبحث في علاقة المعلومات بالاستثمار.

(10) علي كحلون، الجوانب القانونية لقنوات الاتصال الحديثة والتجارة الإلكترونية، طبعة 2002، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، تونس، ص 22.

(11) لقد أكد أحد الخبراء الفرنسيين وهو يتحدث عن وضعية بلده : " إن مقاولاتنا مهددة في وجودها إن هي لم تعتبر للمعلومة كقيمة أساسية "

ولقد استطاعت شركة مختصة في الذكاء الاقتصادي مثلاً ان تشعر المتعاملين معها بأزمة " البقر المجنونة" قبل حدوثها، انطلاقاً من رصد إشارات دلالية ضعيفة.

ويعترف احد الفاعلين بانه عبر المعلومات المتوفرة في شبكة الانترنت يتم رصد الباحثين الأساسيين في مختلف العلوم، تنقلاتهم، علاقاتهم، مشاريعهم ... وقبل انعقاد مؤتمر علمي تكفي دقيقتان لتحديد الباحثين المشاركين للذين يجب الالتصاق بهم وتتبعهم عن قرب. لمزيد من التفاصيل حول هذه المعطيات يراجع عبد النبي رجواني، مرجع سابق، ص 19 وما بعدها.

(12) التنافسية تعني "مقدرة اقتصاد بلد ما على إنتاج مواد وخدمات من شأنها الاستجابة لمتطلبات المنافسة الدولية، والحفاظ على حصة البلاد بل وتحسينها في السوق الداخلية، ونفس الشيء بالنسبة لحصتها في الأسواق الخارجية، مع تحسين مستوى معيشة المواطنين بصفة مستدامة، وكذلك مقدرته على إرساء، محيط سوسيو- اقتصادي يسمح بالتكيف المستمر للإطار التشريعي والقانوني والإداري مع مستجدات ومقتضيات التطور وذلك ضمن استراتيجية تتمحور حول انفتاح الاقتصاد الوطني على للخارج وتنمية طاقاته التنافسية ". عبد الحميد عواد، التنافسية مفتاح الاندماج في الاقتصاد الدولي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الدورة الخريفية لسنة 2001 بالرباط، ص 164

(13) عبد النبي رجواني، مرجع سابق، ص 22.

وقبل ذلك، لابد من الإشارة إلى أن المعلومات هي ترجمة للكلمة الفرنسية ⁽¹⁴⁾ Informatique ومصطلح Informatique هي تركيبة لكلمتين فرنسيتين Information أي معلومة و Automatique أي آلية، وبالتالي فالمعلومات تعني المعالجة الآلية والمنطقية للمعلومات ⁽¹⁵⁾. أما الاستثمار فيمكن تعريفه علي أنه استغلال رأس المال بالمساهمة في الأصول، سواء كانت مساهمة نقدية أو غير نقدية، وإعادة استثمار الأرباح ⁽¹⁶⁾.

ولقد أصبح تحديث المناخ الصحي لتنمية وازدهار الاستثمار محط إجماع كافة الفعاليات السياسية وصناع القرار والمجتمع المدني، لكن الإشكال الذي ظل مطروحا هو معرفة كنه هذا التحديث: هل هو تحديث القوانين والتشريعات والمساطر؟ أم تحديث وسائل تكوين العنصر البشري؟ أم تحديث البعد الاقتصادي للإدارة عن طريق إزاحة كل العوائق الإدارية البيروقراطية؟ في الحقيقة إن تحقيق شروط صحية لتزايد الاستثمار وانتشاره تتطلب كل ذلك.

فالاستثمار يقوم أساسا علي حسابات مالية واقتصادية دقيقة، توازن بين تكلفة المشروع ومردوديته، وهو ما يسمي في الاقتصاد بجدوي المشروع، لكن اختيار المكان من طرف المستثمر يتم بناء علي معطيات أخرى، ربما أهم من الاعتبارات الاقتصادية ⁽¹⁷⁾، وتعلق هذه المعطيات بالجوانب السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسات الإدارية والقضائية ⁽¹⁸⁾. كما يتوقف اختيار المكان أيضا علي فعالية أداء نظم الاتصالات والنقل وتحويل المعلومات وبصفة عامة مدي مواكبة الدولة للتطورات التكنولوجية.

⁽¹⁴⁾ يرجع الفضل ل فيليب دريفوس Philippe Drefus في ابتداء مصطلح المعلومات Informatique لأول مرة سنة 1962 .

⁽¹⁵⁾ عبد الكريم غالي، المعلومات ودورها في التأهيل القضائي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 21-20 سنة 1997 ص 19 . ويراجع كذلك عبد السلام التازي، دور المعلومات في تحديث كتابة الضبط، مجلة كتابة الضبط، العدد 2، السنة الأولى 1998، ص 16

⁽¹⁶⁾ شمس الدين، قضايا الاستثمار ومعوقاته ودور المحاكم التجارية، مجلة القمر، العدد الثاني، ص 95.

⁽¹⁷⁾ حميد الوالي، دور القضاء الجنائي في التنمية، مجلة المعيار، العدد 27، السنة 2001، ص 13.

⁽¹⁸⁾ وفي هذا الإطار فقد قام المغرب منذ مطلع التسعينات باتخاذ عدة تدابير تهدف إلى إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار وتشجيع المبادرة الخاصة لرجال الأعمال المغاربة والأجانب .

فعلي المستوي القانوني : تم إصدار مدونة جديدة للتجارة وإحداث المحاكم التجارية، وصدرت قوانين تم شركات المساهمة وشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة الخاصة، وقانون المجموعات ذات النفع الاقتصادي، وقانون حرية الأسعار والمنافسة وقوانين لحماية الملكية الفكرية الأدبية والصناعية،

وتأسيسا علي ما سبق يتضح مدي الترابط الوثيق بين استعمال المعلومات⁽¹⁹⁾ وتكنولوجيا الاتصال الحديثة وتشجيع الاستثمار⁽²⁰⁾ ويقتضي منا بحث هذا الموضوع تقسيمه علي الشكل التالي:

المبحث الأول : استعمال المعلومات في القطاع العمومي وتشجيع الاستثمار

المبحث الثاني : استعمال المعلومات في القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار

المبحث الأول: حول استعمال المعلومات في القطاع العمومي وتشجيع الاستثمار

من الثابت أن الاستثمار يلعب دورا حيويا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الشيء الذي جعل الدولة ومنذ إتباعها لسياسة الخصخصة تعقد آمالا كبيرة علي الدور الذي يمكن أن يلعبه من أجل النهوض بقضايا التنمية⁽²¹⁾ ولا شك أن تبسيط إجراءات المساطر

ومدونة الشغل، وقانو المحاكم المالية، وكذا إعداد ميثاق للمتاولات الصغرى والمتوسطة . كما تم سن عدة قوانين للاستثمار تنص علي مجموعة من الإعفاءات الجبائية والجمركية . هذا إلى جانب الامتيازات الكبيرة التي حظيت بها بعض قطاعات الاستثمار الحيوية كالمواد الطاقية والسياحة والنقل والفلاحة ...

أما علي المستوي المؤسسي : فقد تم إحداث لجنة وزارية بالوزارة الأولى تتكلف بدراسة مشاريع الاستثمار، كما تم إحداث عدة مراكز جهوية للاستثمار تتكون من شبكين اثنين : أحدهما مكلف بالمساعدة علي إنشاء المقاولات يعد المخاطب الوحيد بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في إحداث مقولة مهما يكن شكلها؛ والآخر فهو خاص بمساعدة المستثمرين، بحيث يتولى تزويدهم بكل ما يفيدهم من معلومات بشأن الاستثمار الجهوي واقتراح الحلول التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين المستثمرين والإدارات .

⁽¹⁹⁾ نود ان نثير هنا باننا لا نقدم المعلومات علي أنه علاجا سريا لمشاكل جلب الاستثمارات، بل فقط هو عنصر ينبغي بالإضافة إليه، تضافر مجموعة من العناصر بهدف بلغ النتيجة المتوخاة .

⁽²⁰⁾ وتعتبر حصيلة المغرب علي صعيد جلب الاستثمارات الخارجية المباشرة إيجابية بحيث سبل في سنة 2003 حصيلة قدرها 14.992.2 مليون درهم، وبمقارنة هذه السنة بسنة 2002 التي شلت حصيلة قدرها 6811.2 مليون درهم فقط نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد عرف زيادة بنسبة 220.1% . كما أنه وحسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) حول الاستثمار في المغرب فإن المغرب احتل المرتبة الأولى علي الصعيد الإفريقي في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (2.3 مليار دولار) والمرتبة 32 علي الصعيد الدولي.

Le Maroc leader africain de l'attractivité L'Economiste du 28-9-2004، مشار إليه عند عبد المجيد غميحة، دور العدالة في ميدان الأعمال والاقتصاد، المقاول والسياسة الجنائية، مداخلة القيت بالمنظرة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل بمكناس في دجنبر 2004، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 4، الطبعة الأولى 2005، ص 116.

⁽²¹⁾ وغير خاف علي أحد ما تكتسيه التنمية من أهمية، إذ من شان تحقيقها تحسين مستوى المعيشة لجميع أفراد المجتمع وضمان الوسائل الكفيلة بإشباع كل الحاجيات الأساسية والنيل بكل أو بكل أسباب الرفاهية الاقتصادية والقضاء علي مظاهر البؤس والحرمان .

الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بها من شأنه أن يؤدي إلى تسريع وثيرة انطلاق المشاريع الاستثمارية (22). وقد كانت الحكومة المغربية واعية بهذه المسألة حيث عملت على استعمال تكنولوجيا المعلومات في مجالات التدبير والتسيير الإداري، وتحاول جاهدة لتعميم المعلومات في القطاع الحكومي وكذا رقمنة عدد من الوثائق الإدارية سعياً منها إلى تحقيق الحكومة الإلكترونية (المطلب الأول).

كما أن عالم المال والأعمال أصبح يعرف تدخلاً متزايداً للقانون، وإقبالاً مضطرباً على القضاء وما ذلك إلا نتيجة للعلاقة الجدلية بين الاقتصاد والقانون فتوفير الأمن القانوني للمشاريع الاستثمارية أضحى عنصراً استراتيجياً في مجال التنمية، مما يتطلب إيجاد إطار قانوني وتنظيمي مؤسسي كفيل بتحفيز الاستثمار وتشجيعه، ويعتبر الجهاز القضائي في صلب هذه الاستراتيجية باعتباره دعامة للأنشطة الاقتصادية، بحيث أصبح المستثمرون خصوصاً الأجانب منهم يضعون في حساباتهم وضعية النظام القضائي للبلد الذي سيوظفون فيه رؤوس أموالهم (23)، ويجذبون النظام القضائي الذي يمكنهم من الحصول على حقوقهم في أقرب الآجال وفي جو من التواصل والشفافية، وبأبسط الإجراءات المسطرية، لذلك كان لزاماً الاعتماد على وسائل الاتصال الحديثة وإدماج التكنولوجيا المعلوماتية في نظام العمل القضائي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الحكومة الإلكترونية

من المعلوم أنه غالباً ما يشكو المستثمرون من بطء العمل الإداري وتماطل المسطرة وتعقيدها، وندرة المعلومات المتعلقة بالوثائق والإجراءات وكثرة الشكليات القانونية والأجوبة التسوية للجهاز البيروقراطي، ويتخذون من ذلك ذريعة يبررون بها مواقفهم الانتظارية.

(22) حسب تقرير للبنك الدولي وشركة SFI، فقد احتل المغرب المرتبة الأولى في منطقة MENA الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فيما يتعلق بسرعة إجراءات إنشاء المقاولات في أجل 11 يوماً متقدماً على تونس التي يتم فيها ذلك خلال 14 يوماً.

«Voir l'Economiste du 13/09/2004 «le Maroc premier dans la région MENA

مذكور عند عبد المجيد غميحة، مرجع سابق، ص 117 .

(23) عبد المجيد غميحة، مرجع سابق، ص 117 .

إلا أنه وفي إطار تجسيد البعد الاقتصادي للدولة⁽²⁴⁾، ما فتئت الحكومة تعمل علي تبسيط الإجراءات والمساطر وتقليصها والحرص علي أن يتم العمل بها بأكثر ما يمكن من القرب من المستثمرين، وليس هناك آلية تمكن من تحقيق هذا القرب والتواصل أكثر من استعمال شبكة المعلومات.

وسنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال فقرتين نتعرض في الأولى لماهية الحكومة الإلكترونية، علي أن نتطرق لواقع هذه الحكومة ببلادنا في الفقرة الثانية.

الفقرة الأولى: ماهية الحكومة الإلكترونية

تعتبر الحكومة الإلكترونية بمثابة مفهوم جديد يعتمد علي استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وذلك بهدف الوصول إلي الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذا ضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، والشركات، والمستثمرين⁽²⁵⁾، وهي فكرة أثارها ونادي بها نائب الرئيس الأمريكي السابق "آل جور" ضمن تصور لديه لربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة للحصول علي الخدمات الحكومية بأنواعها بشكل آلي.

ومن أهم التعريفات المتعلقة بمفهوم الحكومة الإلكترونية نجد تعريف البنك الدولي الذي. يكاد يقدم مفهوما شاملا لهذه الحكومة علي أنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات (مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول) والتي لديها القدرة علي تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية⁽²⁶⁾.

هذا، ويرتبط بمفهوم الحكومة الإلكترونية مفهوم آخر يتعلق بالإدارة الإلكترونية التي ليست بديل عن الإدارة العادلة ولا تهدف إلي إنهاء دورها بالمرّة، بل فقط رفع أداؤها وكفاءتها، وهي إدارة بلا ورق لأنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني وهي إدارة بلا مكان، وبلا زمان

(24) وهو ما أكدّه صاحب الجلالة محمد السادس في 9 يناير 2002 بمناسبة حفل الإعلان عن الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للاستثمار بقوله "كما أنّها للبعد الاقتصادي لمفهومنا للسلطة بإزاحة كل العوائق الإدارية أمام انطلاق حرية المبادرة الخاصة المحرك الأساسي للاستثمار وخلق الثروة وحل معضلة البطالة التي هي الهاجس الأكبر الذي يشغل بالنا وبال كل أسرة مغربية..."

(25) www.khayma.com (visité le 09/04/2006).

(26) www.afkaronline.org (date de visite 09/04/2006)

حيث تعمل 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع و 365 يوم في السنة⁽²⁷⁾. وكل الوثائق التي تقدمها موجودة علي شبكة الإنترنت يكفي تعبئتها بالبيانات الشخصية وطباعتها علي الورق أو تحميلها علي قرص مرن أو جهاز حاسوب.

ولقد قطعت الدول الغربية أشواط كبرى في مجال الحكومة الإلكترونية⁽²⁸⁾ فمثلا فرنسا في سنة 2003 كانت ترتب في المرتبة 12 عالميا و7 أوروبا في حين احتلت في سنة 2005 المرتبة 8 عالميا، ووصلت فمها نسبة استعمال الإدارة الإلكترونية 85%⁽²⁹⁾. وعلي العكس من ذلك نجد أن الفجوة الرقمية⁽³⁰⁾ تتسع بين الحكومات العربية في ما يتعلق بتطبيق البنية الأساسية للمعلومات الأمر الذي ترك آثارا واضحة في عدد المواقع الخاصة بكل حكومة عربية وفي فحوي ومضمون ومحتوي هذه المواقع. كما أن العلاقة بين عدد المواقع الغاصة بكل دولة عربية وتطبيقات مشروعات الحكومة الإلكترونية غير واضحة تماما، هذا ناهيك عن عدم الإدراك الكامل والواعي لكل عناصر التكنولوجيا والبرمجيات وأهميتها عند بناء الحكومات الإلكترونية في العالم العربي مما إقعد المئات من المواقع الكثير من الأهداف التي بنيت من أجلها، ويرجع ذلك إلي أن المشرفين علي مثل هذه المشروعات غير متخصصين، أو أن هناك قصورا في الوعي بعناصر التكنولوجيا وخباياه⁽³¹⁾.

⁽²⁷⁾ عيد الرحمان تيشوري، الحوار المتمدن، العدد 1418 بتاريخ 2006/1/2 منشور ب:

Aataych@SCS-net.org

⁽²⁸⁾ لقد أصدرت الأمم المتحدة بالتعاون مع الجمعية الأمريكية للإدارة العامة مؤشرات ترتيب الدول على مستوى العالم في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية، ويمكننا ملاحظة ان الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى تعقبها أستراليا ونيوزيلاندا وسانغفورة والنرويج وكندا والمملكة المتحدة وهولندا والدانمارك وألمانيا، واعتمد المؤشر على العديد من العناصر الكمية التي يمكن قياسها مثل قدرة السكان في كل أنحاء الدولة على الوصول إلى المعلومات إلكترونيا، راجع في ذلك:

www.afllcaronline.org (visité le 09/04/2006)

⁽²⁹⁾ تتوفر فرنسا على 5500 موقع إلكتروني للإدارات العمومية وأكثر من 90% من المطبوعات الإدارية متوفرة على شبكة الانترنت، ويتم زيارة موقع Service-public.fr شهريا من طرف أكثر من مليوني زائر، كما أن أكثر من 1250.000 فرنسي يصرحون بضرائبهم إلكترونيا أما في الولايات المتحدة الأمريكية فنجد 53 مليون ملزم يصرع بضائبه إلكترونيا، يراجع (www.senat.fr (date de visité 15/04/2006)

⁽³⁰⁾ الفجوة الرقمية حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) هي ذلك الفارق القائم بين الأشخاص والعائلات والمؤسسات والمناطق الجغرافية بمستوياتها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فيما يتعلق بإمكانية وصولها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها للانترنت لتنفيذ عدة أنشطة.

Voir : OCDE- combler le fossé numérique :questions et politiques dans les pays membres de l'OCDE ; Paris 24 octobre 2001. www.oecd.org (visité le 20/02/2005).

⁽³¹⁾ www.afkaronline.org (date de visité 20/05/2006).

وهكذا، فالحكومة الإلكترونية وفق للتصور الشامل تعتبر وسيلة بناء اقتصاد قوي، تساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية، وتعتبر وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في تشيد مجتمع قوي، وكذلك هي وسيلة تفاعل بأداء أعلى وكلفة أقل، تسمح باجتياز كل مظاهر للتأخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي (32).

وتأسيسا على ما سبق فإن الحكومة الإلكترونية تهدف إلى تقديم الخدمات إلى المتعاملين من رجال الأعمال والمستثمرين في مكان وجودهم بالشكل والأسلوب المناسبين وكالسرعة والكفاءة المطلوبة مع تطوير أفضل الطرقي لمشاركتهم في العملية التنفيذية، وكذلك تعمل على توفير معلومة دقيقة محدثة لمتخذ القرار وذلك للمساعدة في التخطيط طويل المدى في ما يتعلق بالمشروعات التنموية ومتابعة مدي تنفيذها بشكل دقيق، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات الإدارية لرجال الأعمال.

وسينعكس هذا كله لا محالة على توفير مناخ مشجع للمستثمرين، وذلك بفضل تذييل العقوبات التي يواجهونها والتي تتمثل بشكل أساسي في بطء الإجراءات وتعقيدها (33)، هذا المناخ سيسيل لعاب المستثمرين المحليين ويجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. هذه المزايا التي توفرها الحكومة الإلكترونية هي التي كانت وراء وضع سياسات متقدمة بشأن الحكومة الإلكترونية في العديد من الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن ثم المغرب.

الفقرة الثانية: واقع الحكومة الإلكترونية المغربية

من الثابت أن أكثر الشكاوي التي يشكو منها رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب في المغرب هي كثرة وتعقد الإجراءات الشكلية والمسطرية والأعمال المكتبية الحكومية، ويؤدي هذا إلى تحميل الاقتصاد ككل تكاليف باهظة، ولذا فعالبا ما يوصف الروتين الإداري بأنه عائق كبير في طريق التنمية الاقتصادية. وأمام هذه التحديات بدأت الحكومة المغربية تركز بشكل متزايد على مراجعة وتبسيط الأعباء البيروقراطية، الموازنة مع تنفيذ سياسات متقدمة بشأن الحكومة الإلكترونية بإعتبارها أداة هامة تساعد على تعزيز الشفافية والمساءلة وتساهم في الوقت ذاته في تحسين التنافس (34).

(32)www.arab law.org(visité le 11/05/2006).

(33)www.khavma.com(visité le 17/05/2006).

(34)www.arabgov-initiative.org (visité le 17/05/2006).

ولقد تم رصد مبلغ مليار درهم في إطار مبادرة التنمية البشرية لدعم المعلومات و "رقمنة" عدد من الوثائق الإدارية وذلك سعياً إلى تحقيق الحكومة الإلكترونية⁽³⁵⁾.

كما أنه في إطار الإستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع المعلومات والمعرفة (e-Maroc 2010) تم وضع مجموعة من المشاريع هي قيد الإنجاز تهدف إلى تعميم تقنيات المعلومات لفائدة عموم المواطنين والإدارات والمقاولات، وأخص بالذكر هنا ما يتعلق بالإدارة الإلكترونية والمرصد الوطني لتقنيات المعلومات، وتنمية قطاع تقنيات المعلومات بالمغرب، والقطب التكنولوجي بالدار البيضاء والبوابة القطاعية، ونظام اليقظة الإستراتيجية⁽³⁶⁾.

ففي إطار تفعيل الإدارة الإلكترونية تم وضع البوابة الإلكترونية الوطنية [www. Maroc.ma](http://www.Maroc.ma) والتي تهدف إلى التعريف بالمؤهلات السياحية وبالميم والثقافة الوطنية، وإبراز الخاصيات المؤسساتية والمميزات الاقتصادية للمغرب، لذلك تم الحرص على تقديم هذه البوابة باللغات الأكثر تداولاً على المستوى الدولي لضمان التواصل مع مختلف الحضارات والثقافات.

كما تؤمن البوابة الوطنية معلومات عالية ومضبوطة لفائدة المرتفقين، أفراداً ومقاولات ومستثمرين ووطنيين وأجانب حول أكثر من 700 مسطرة وإجراء إداري وهذا سيؤدي بدون شك إلى المساهمة في تقليص كافة الخدمات المقدمة، والحد من عناء التنقل، والحصول على المعلومات المطلوبة، وكذا تحسين نوعية الخدمات التي يتيحها توحيد المساطر الإدارية على المستوى الوطني، وتحقيق التجانس في أساليب تقديمها، وما يواكب ذلك من انعكاسات إيجابية، تتجلى بالخصوص في ترسيخ الشفافية وتأمين القرب في أداء الخدمات العمومية⁽³⁷⁾.

وبالإضافة إلى البوابة الوطنية هناك مشروع لإنجاز بوابات الجهات⁽³⁸⁾ بهدف التعريف بقدرات الجهات وإبراز قيمتها وتشكيل قاعدة للمعلومات والخدمات عن قرب للمستعملين على المستويين الوطني والدولي⁽³⁹⁾، وكذلك بوابات قطاعية، بحيث تم إنجاز بوابة نموذجية

⁽³⁵⁾www.arabnewal.com (visité le 12/05/2006).

⁽³⁶⁾www.septi.gov.ma (visité le 12/05/2006).

⁽³⁷⁾www.pm.gov.ma (visité le 10/05/2006).

⁽³⁸⁾لقد تم إنجاز مشروعين نموذجيين بكل من ولاية دكالة عبدة وولاية لوس ماسة درعة.

بالشراكة مع جمعية مهنيي النسيج والملابس، وستعمم تجربتها علي باقي الجمعيات المهنية وذلك خدمة للمتعهدين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

وإلي جانب ذلك تم إحداث المرصد الوطني لتقنيات المعلومات والذي سيعمل علي متابعة التطور وتقييم التدخل المسجل في قطاع تقنيات المعلومات بالمغرب وتوفير إحصائيات ومؤشرات حول هذا القطاع بصفة منتظمة مما سيسمح للمستثمرين بالتعرف بكيفية أفضل علي الفرص المتاحة في هذا المجال، وكذلك تم إحداث نظام لليقظة الإستراتيجية يهدف إلي تتبع حركة رؤوس الأموال المنبثقة عن الاستثمارات الخارجية المباشرة علي المستوي العالمي، مما سيمكن من تقييم القدرة التنافسية للمغرب علي مستوي الاقتصاد العالمي.

وتأسيسا علي ما سبق فإن هناك اليوم حوالي 40 خدمة من الخدمات العمومية يمكن الوصول إليها باستعمال تكنولوجيا المعلومات عبر الإنترنت حيث قام مثلا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال عرض "ضمانكم" بإنشاء خدمة تمكن أرباب العمل بالتصريح بأجرائهم عبر الإنترنت (40).

كم أن مديرية الجمارك بالمغرب تمكن مرتفقيها عبر الإنترنت من العديد من الخدمات عن بعد بدون تحمل عناء و مشقة التنقل إلي مصالحها. ونذكر من هذه الخدمات مثلا الكفالات الجمركية بحيث يمكن تقديم طلب إلكتروني للكفالة، والأمر نفسه بالنسبة للقبول المؤقت للعبوات والسلع (41).

(39) لقد تم وضع مشروع لمجموعة من الأنظمة كالنظام النموذجي لتدبير المساطر الإدارية ويهدف هذا النظام إلي رقمنة ووضع المساطر الإدارية المعمول بها من طرف الولايات علي شبكة الأنترنت، ونظام تتبع العمل الحكومي الذي يعد بمثابة إنجاز الأهداف المسطرة من طرف الحكومة وتوفير أداة لتقييم أعمالها، والنظام الرقمي لتدبير ونشر المطبوعات ونصوص المساطر الإدارية والذي جاء تلبية لحاجيات المواطنين والمقاولات في مجال المعلومات والخدمات الإدارية (visité le 15/05/2006) www.septi.gov.ma

(40) <http://ebds.cnss.ma/presentation/teledeclaration>.

(41) http://www.douane.gov.ma/Edouane/DCaution/Menu_caution.htm

http://www.douane.gov.ma/Edouane/DMCV/AT/Menu_at.htm

المطلب الثاني: استعمال المعلومات في نظام العمل القضائي⁽⁴²⁾

من المؤكد أن العدالة تعتبر عاملا مؤثرا مع غيره من العوامل في إيجاد الأرضية الملائمة لجلب الاستثمارات، وهو ما أكده صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ 24 إبريل 1995 بقوله أن " القضاء له يصبح أساسا لطمأنة الرعية والمجتمع فقط بل أصبح أمرا ضروريا للنماء"⁽⁴³⁾ لذا يجب علي جهاز العدالة أن يستجيب لطلبات المواطنين بصفة عامة والمستثمرين علي وجه الخصوص، وتقوي ثقتهم في القضاء، وذلك حتي تتمكن من التأثير بشكل إيجابي علي منحي واتجاهات رؤوس أموالهم.

ولتحقيق هذا الوضع، وتأسيس علاقة جديدة بين المستثمر والعدالة تبني المسئولون في اغلب الدول الغربية تصورا يساير العصر، حيث اعتبر المواطن بمثابة زبون والعدالة بمثابة مقابلة للخدمات. وهذا الاتجاه الجديد أصبح أمرا ضروريا بالنظر لما يفرضه المحيط المطبوع باستعمال تكنولوجيا حديثة للتواصل وقنوات متطورة للاتصال، وعليه لم يبقي أمامنا من بد سوي التأكيد علي أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات في ميدان العدل لضمان تواصل ناجح بين المستثمر/ الزبون والعدالة / المقابلة⁽⁴⁴⁾.

ومن بين المهام المنوطة بكتابة الضبط، تطبيق المساطر علي كافة القضايا المعروضة علي المحكمة، قبل أو بعد إصدار الأحكام والقرارات، إلا أن واقع عملها يبين أنها تستعمل في ذلك كافة الوسائل المكتبية التقليدية من سجلات كبيرة الحجم، ثقيلة الوزن هشة البنيات، تتطاير أوراقها مع بداية استعمالها.

⁽⁴²⁾ تتوفر في المغرب علي صعيد المؤسسات القضائية علي مجلس الأعلى و 21 محكمة استئناف، 677 محكمة ابتدائية، 3 محاكم استئناف تجارية و 8 محاكم تجارية و 7 محاكم إدارية وقد صدر القانون رقم 80.03 في 14 فبراير 2006 الذي بموجبه تم إحداث محاكم إدارية استئنافية وهي الآن محكمتين بكل من الرباط ومراكش وعلي معهد عالي للقضاء، أما علي صعيد الموارد البشرية، فتتوفر علي 2721 قاض و علي 18000 موظف بما في ذلك موظفي إدارة السجون قبل فصلها عن وزارة العدل.

www.alnazha.net (visité le 17/05/2006)

⁽⁴³⁾ بل وكرس الملك الراحل الحسن الثاني طيب الله ثراه ذلك بشكل واضح في الرسالة الموجهة للمجلس الأعلى بمناسبة الذكرى الأربعين لتأسيسه يوم 17 دجنبر 1997 حيث جاء في رسالته "فإن التحولات التي يعرفها عالمنا المعاصر، ومن ضمنه المغرب، تدعونا إلى توسيع منظورنا للعدالة، لا من الناحية الأخلاقية والسياسية والاجتماعية وحسب، ولكن كذلك من حيث تنامي دورها الاقتصادي ومن حيث الوعي بإسهامها في التنمية ... القاضي أصبح متمركزا في صلب عملية التنمية، ... القضاء اكتسب نجاعة ونفاذا في صميم عملية التنمية بسبب الدور الفعال الذي يقوم به " حميد الوالي، دور القضاء الجنائي في التنمية، مجلة المعيار، العدد 27، دجنبر 2001، ص 13 .

⁽⁴⁴⁾ أطو أوبر هامير، مرجع سابق، ص 58.

كما أن عمل كتابة الضبط يسمح لها بمسك وتداول ملفات بها وثائق مهمة من رسوم وحجج ومستندات ... والكل يتصور ما يمكن أن يحدث عرضاً، وعن حسن نية أثناء تداول هذه الملفات بين المصالح المختلفة للمحكمة، بحيث قد تضيع إحدى الوثائق أو أحد الملفات⁽⁴⁵⁾، الأمر الذي يثير الكثير من اللوم والعتاب وللتذمر لدى رجال الأعمال.

ولقد عمدت وزارة العدل في الآونة الأخيرة إلى محاولة إستغلال المعلومات في ميدان عمل كتابة الضبط بشكل علمي، وذلك بهدف القضاء علي الاكتضاض والازدحام داخل ممرات بنايات المحاكم وتحسين سير العمل وتحسين الخدمات المقدمة للمتقاضين، وكذا القضاء علي التحريف في تواريخ إيداع المقالات والعرائض، وكذلك العمل في شفافية ووضوح وإعطاء المصادقية لبيانات السجل العدلي والوثائق المماثلة له، ثم القضاء علي ضياع الوثائق والملفات وسرعة إنجاز الإحصائيات الدقيقة والمختلفة⁽⁴⁶⁾، والمستثمرون هم أكثر حاجة من كبيرهم لمثل هذه الأشياء التي تحقق له السرعة والطمأنينة علي رأس ماله.

إلا أنه ورغم هذه المبادرات المتواضعة فإننا لا زلنا بعيدين كل البعد عن بعض المستويات التي وصلت إليه الدول الأوروبية، ففي النمسا مثلاً، يتضمن السجل التجاري الإلكتروني أكثر من 160 ألف معلومة، وهو ما يسمح بالمعالجة والتسليم الآلي لمليون ونصف من المعلومات سنوياً⁽⁴⁷⁾، وفي مساطر حجز والتنفيذ بلغ عدد القضايا المعالجة آلياً مليون وثلاثمائة ألف قضية، كما تم تسجيل 800.000 طلب حجز وغيرها من الطلبات آلياً ومن دون التنقل إلى مقر المحكمة، وهذا كله بفضل إدخال المعلومات إلى مكاتب المحامين والموثقين وربطها بالذاكرة المركزية لوزارة العدل.⁽⁴⁸⁾

وبهذا الخصوص يجب التأكيد علي أن المعلومات ظاهرة مركبة بطبيعتها فهي تحتوي علي أبعاد ومضامين تؤكد وجودها وتبرر غايتها، ومن ثم فهي تستدعي وجوباً عدة أساليب في التعامل معها ومن أجل الاستفادة منها، بحيث نجد أن ارتباط المعلومات

⁽⁴⁵⁾عبد السلام التازي، دور المعلومات في تحديث كتابة الضبط، مجلة كتابة الضبط العدد الثاني، السنة الأولى، غشت 1998، ص 18.

⁽⁴⁶⁾عبد السلام التازي، مرجع سابق، ص. 21

⁽⁴⁷⁾بل وصل الأمر بدول الإتحاد الأوروبي إلى إحداث سجل تجارى موحد يسهل الوصول إلى مختلف المعلومات التجارية داخل المجال الاتحادي.

⁽⁴⁸⁾أطو أوبير هامير، مرجع سابق، ص 61.

بنصوص القانون علي مستوى التوثيق ترتب عنه نشوء ما أصبح يعرف بالمعلومات القانونية، وارتباطها بتطبيقات القانون علي مستوى التسيير نتج عنه ميلاد المعلومات القضائية⁽⁴⁹⁾.

وإذا كانت للمعلومات القضائية أهمية كبرى تتجلي في تبسيط الإجراءات المسطرية وتحسين سير العمل القضائي، ومن تم المساهمة في تخفيف الأعباء التي تقع علي عاتق موظفي المحاكم⁽⁵⁰⁾، وتحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين وتمكينهم من حقوقهم في أقرب الآجال، الأمر الذي يؤدي إلي جعل العدالة وسيلة في خدمة التنمية، فإن المعلومات القانونية تكتسي بدورها أهمية بالغة لأنها تمكن من السيطرة علي تدفق صبيب التنظيمات القانونية الغزيرة⁽⁵¹⁾، والتغلب علي التعرجات القضائية، فالهدف هو ممارسة سلطة نشر القواعد القانونية بدون أي اضطراب، وصياغة قرارات قضائية أكثر ملائمة مع العصر الذي نعيشه⁽⁵²⁾، وبالتالي تمكين المستثمرين من تتبع التطور السريع الذي تعرفه التشريعات في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يشجعهم علي الاستقرار برؤوس أموالهم بالمغرب.

ولا عجب، إن كان جامعيون من جامعة مونتريال بكندا، أطلقوا فكرة العدالة الافتراضية Cyberjustice وأنشئوا المحكمة الافتراضية Cyber tribunal التي تختص للنظر بكل نزاع متعلق بالانترنت⁽⁵³⁾. وأن الفقه الآن يبحث في مسائل التحكيم الإلكتروني

(49) عبدالكريم غالي، التعاون القانوني والتقني في معالجة المعلومات القانونية بواسطة الحاسوب، مجلة كتابة الضبط العدد 8- ماي 2001، ص 21.

(50) عبدالكريم غالي، المعلومات والقانون والقضاء، مجلة كتابة الضبط، العدد الأول، مارس 1998، ص 55، وأيضاً أنظر لنفس الكاتب، المعلومات ودورها في التأهيل القضائي، مرجع سابق، ص 93.

(51) إن مشكل التبويت عن طريق العمل المعلوماتي يطرح نفسه بجدة ليس أمام المغرب فقط بل كل الدول النامية، وذلك لأن حركة التشريع حركة دائمة في كل بلاد العالم تتلاحق نصوصها وقوانينها بدون توقف، ففي مصر مثلاً وحسب ما أفاد به تقرير نشر مؤخراً فقد بلغ عدد التشريعات منذ 1820 إلي الآن خمسة وستين ألف تشريع وهو تضخم تشريعي، أصبح يعتبر كما عبر عن ذلك أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة عاطف البنا، أحد أسباب إعاقة عمل رجال القضاء وإطالة فترة نظر بعض القضايا، وحتى تتضح الرؤية بخصوصي ضخامة هذا الردم نعتبر أن كل تشريع من هذه التشريعات يشتمل علي عشرين مادة كمتعدل، فسيكون أمام القاضي والمحامي والمستشار القانوني للمستثمر مليون وثلاثمائة ألف مادة، فكيف يمكن لهؤلاء إذن البحث أمام هذا التراكم والتضخم التشريعي إذا لم يستعينوا بطبعه وتخزينه بواسطة الحاسوب الذي أصبح من اللازم اعتماده لتسيير عمل كل مشتغل بالقضاء والقانون. يراجع أحمد السراج، المعلومات والاجتهاد القضائي مداخلة بندوة تحت عنوان "عمل المجلس الأعلى والتحول الاقتصادي والاجتماعي"، منشورات المجلس الأعلى، 1999، ص 140.

(52) عبدالكريم غالي، المعلومات والقانون والقضاء، مرجع سابق، ص 52.

(53) بولين أنطويتوس أيوب، تحديات شبكة الانترنت، الطبعة الأولى 2006، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، ص 139.

وفي القضاء الإلكتروني أو ما يسمى بالتقاضي عن بعد⁽⁵⁴⁾، ولقد أصدرت محكمة افتراضية⁽⁵⁵⁾ حكما نهائيا لا يقبل الاستئناف في ماي الذي قضي بإلزام شركة AOL بوقف الدعاية بالبريد الإلكتروني بحجة أنها مخالفة للنظام العام للشركة نفسها ولعادات الانترنت. والغاية من إنشاء القاضي الافتراضي هي ضرورة إنشاء محكمة مختصة تتميز بالسرعة إلا أنه قليلة هي التجارب التي اعتمدت الانترنت لإدارة النزاعات القضائية (أمريكا وسنغافورة).

وفضلا عن إدماج المعلومات في القطاع العمومي، يجب كذلك استعمال المعلومات حتى في إطار القطاع الخاص، حتى تتمكن من تحقيق متطلبات المستثمرين.

المبحث الثاني: استعمال المعلومات في القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار

إن اندماج المغرب في النظام العالمي شأنه في ذلك شأن كل الدول النامية، وتطبيقه لسياسة التحرر الاقتصادي والتجاري، وكذلك انفتاحه في وجه الأنشطة الاقتصادية العالمية يتطلب منه اتخاذ مجموعة من الإجراءات عن طريق إدماج التكنولوجيا ذات التقنية العالية لتقوية القطاع الخاص والنهوض به بشكل يجعله قادرا علي التكيف مع متطلبات التدبير في عصر العولمة، وفي مستوي المنافسة الدولية المحتمدة.

لذلك يجب تحديث القطاع الخاص وإنشاء علاقات مجردة بين هذا الأخير والمستثمر والسوق، وذلك بإرساء قطاع خاص في خدمة المستثمر ومستثمر في خدمة القطاع الخاص، والبحث عن عدم التمرکز وتحسين الإطار التواصلي فيما بينهم . بيد أن هذه الإجراءات لا يمكن أن تؤتي النتائج المتوخاة منها إلا إذا تعبأت الأجهزة المؤسساتية في القطاع الخاص، ولا سيما تلك التي تتولي جمع الإدخار وتخصيصه للفاعلين الاقتصاديين، وعملت علي مواكبة الثورة المعلوماتية بهدف تحسين الخدمات التي توفرها للمستثمرين والاستجابة لطموحاتهم (المطلب الأول).

كما أن استعمال تكنولوجيا المعلومات يلعب دورا حيويا في إنعاش الاستثمار واستقطاب الرساميل الأجنبية، ويحفز علي المبادرة للخاصة، ويتجلى هذا الدور علي الخصوص في تسويق وترويج قاعدة بيانات ومعلومات ومعطيات متعلقة بالمؤهلات والإمكانات

⁽⁵⁴⁾www.ctc8.net (visité le 12/11/2005)

⁽⁵⁵⁾طوبن عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية، المنشورات الحقوقية، الطبعة الأولى 2001، ص356

والمقومات التي تتيحها الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية التي تتوفر عليها المغرب والتي تعتبر أرضية خصبة لإنجاز مشاريع استثمارية مريحة خصوصا في مجالات الصناعة التقليدية والسياحة والسكني ومجالات مرتبطة بالإنتاج الفلاحي والمعادن، الأمر الذي سيعود علي بلادنا بتوفير مناصب الشغل وخلق الثروات وتعزيز الطاقة الإنتاجية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تأثير إقحام المعلومات في القطاع البنكي علي تشجيع الاستثمار

تلعب البنوك دورا مهما في توعية المتعاملين معها وإرشادهم ونصحهم عندما يتعلق الأمر بالمستثمرين الذين يريدون الانفتاح علي العالم الخارجي والقيام بعملية التصدير والاستيراد، حيث يقوم البنك بإرشادهم إلي المسطرة التي يجب إتباعها بشأن الاستيراد أو التصدير وإلي الإمكانيات المالية التي توجد رهن إشارتهم والضمانات التي يستفيدون منها، كما يتم توجيههم إلي ضرورة تضمين العقد التجاري الدولي المصطلحات التجارية الدولية الأنسي، ليالي اختيار طرق الوفاء الدولية الآمنة، والمسطرة الجمركية المناسبة. هذا ناهيك عن تدخل البنك في عملية الاستيراد أو التصدير من خلال المراقبة التي يقوم بها للملف ووثائقه ومراقبة عملية الصرف (56).

إن البنوك باعتبارها مؤسسات تعمل علي معالجة المعلومات، وأمام التوسع الكبير لنشاطاتها ورغبة منها في تحسين الخدمات التي تقدمها لزبائها خصوصا في ظل المنافسة المحتدمة فيما بينها، فإنها لم تتخلف عن ركب المعلومات، لدرجة يمكن القول معها أن البنوك هي أكبر مستهلك للمسائل المعلوماتية. ويرجع تاريخ دخول المعلوماتية في مجال البنوك، علي الأقل في البلدان المصنعة إلي بداية الستينيات، غير أنها لم تعرف أوج نموها إلا ابتداء من سنة 1980، أما الآن فإن المعلوماتية البنكية تعرف ذروة نموها خصوصا بعدما أدركت المؤسسات المصرفية بأن التدبير التقليدي للعمليات البنكية تدبير باهض الكلفة، بطيء، وغير مواكب لوتيرة تطور العمل البنكي (57)

وتعتبر السرعة في المجال البنكي ضرورة تجارية ومالية وقانونية، فهي ضرورة تجارية لأن الزبناء خصوصا المستثمرين الذين هم المحرك الأساسي للقطاع المصرفي، لا يقبلون التأخيرات في تنفيذ أوامره كاستخلاص الشيكات والأوراق التجارية والتحويلات...، وهي ضرورة مالية لأن رقم المعاملات يتمثل في الفرق بين مبالغ الأرباح التي يجنيها من أرصده، وبين الفوائد التي يدفعها للجهات التي تعمل

(56) محمد براءة غزوي، دور البنوك في التجارة الدولية، الندوة الثالثة للعمل القضائي والبنكي، الرباط 19-20 يونيو 1993 نشر المعهد الوطني للدراسات القضائية والمجموعة

المهنية لبنوك المغرب، مطبعة الأمانة بالرباط، ص 42

(57) الهادي شايب عينو، بعض المشاكل الناجمة عن استعمال المعلوماتية في البنوك: موقف للقانون والقضاء، الندوة الثالثة للعمل القضائي والبنكي، مرجع سابق، ص 98.

علي تمويله بواسطة ودائعها، لذلك يتوجب عليه أن يكون سريعاً في عمله كي يتركها جامدة، عقيمة ولكي يتجنب التأخير فيما هو مستحق له. كما أن السرعة أيضاً ضرورة قانونية علي اعتبار أن التأخيرات في تنفيذ أوامر الزبناء خصوصاً الفاعلين الاقتصاديين منهم أو التأخير في القيام ببعض العمليات قد يكون سبباً لتحميل المسؤولية لرجل البنك (58).

إلا أن التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات قد أدى إلى تحول عميق في ما يخص طريقة عمل المؤسسات البنكية (59)، التي أضحت من الواجب عليها اعتماد استراتيجية لتطوير بنيتها التحتية في التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية لمواكبة هذا التطور (60) وبالتالي القدرة علي تحقيق متطلبات المستثمرين الأجانب الذين تعودوا علي استعمال التكنولوجيا الحديثة في علاقاتهم بالبنوك.

وأمام تعاظم الاعتماد علي شبكة الانترنت وتسخيرها المتسارع من أجل توفير الخدمات المصرفية للزبناء بأسرع وقت وباقل تكلفة في إطار صارم من الضوابط تحسباً لبعض الانعكاسات السلبية، فإنه أصبح بالإمكان أن يكون هناك بنك بدون مكاتب ومبان يرتادها الزبناء، ودون موظفين يتصلون مباشرة بالجمهور، بل وأمكن جلب آلاف الزبناء من دول بل وقارات أخرى دون الحاجة للانتقال، فتح فروع حقيقية فيها (61)، وهو ما يمكن أن يسمى بالبنك الإلكتروني (62)، أو بنك الانترنت.

وهكذا فإن استعمال المعلومات وشبكة الانترنت في العمليات المصرفية المختلفة كفتح الحسابات وتحصيل الفواتير بين الفروع، ومنح الاعتماد، وإدارة الوفاء الرقمي، ونقل الأموال، وإتاحة الدخول إلى مواقع مكملة لخدماته كمواقع مؤسسة شهادات التعاقد والتوثيق، أو

(58) الهادي شايب عينو، مرجع سابق، ص 98

(59) Mohmed Larbi Benotmane, L'informatique ; le droit et l'activité bancaire, revue marocaine de droit et d'économie du développement- colloque droit et informatique numéro 11- année 1986 p. 137.

(60) أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، طبعة 2006، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ص 11.

(61) www.arablaw.org (Visité le 20/05/2006)

(62) يرجع تاريخ البنوك الإلكترونية إلى عام 1995 الذي شهد ولادة أول بنك علي الشبكة وهو نت بنك Net Bank، وهذا النوع من بنوك الانترنت ليس مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب بل قناة تواصل مستمرة مع الزبون تتوفر من خلالها التحويلات المالية مرفقة مع مجموعة من الخدمات الإدارية بالإضافة إلى بعض الاستشارات الشاملة، وهذا التواصل يعمل علي مدار الساعة وعلي مدي أيام الأسبوع، يراجع عبيدلي العبيدلي، مصارف الانترنت، مقال منشور علي الموقع التالي

مواقع تداول الأسهم أو أي مواقع أخرى ستمكن البنوك المغربية من التعامل مع عملائها من المستثمرين كيفما وأينما وعندما يشاءون، في جو من الثقة والخصوصية العالية، وذلك داخل بيئة استثمارية مرنة (63).

ومن أجل جلب الاستثمارات الأجنبية، وإعادة الثقة من طرف رجال الأعمال الأجانب في القطاع البنكي فإن المؤسسات المصرفية الوطنية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى إحداث التغيير الإيجابي في طريقة تقديم خدماتها، والعمل على اعتماد أنظمة ومعايير دولية وشبكات معلومات وأنظمة للتداول إلكترونية قادرة على إنجاز التحويلات والتسويات والاتصالات بدقة وعن بعد، وكذلك التعامل بمفاهيم ورؤى جديدة تأخذ بعين الاعتبار اتساع رقعة المنافسة وازدياد حدتها، حيث أصبح اللحاق بركب التكنولوجيا وتطوراتها مسلكا ضروريا للبقاء في سوق العمل بصحة جيدة وقدرة تنافسية عالية.

إن الإجراءات التنظيمية المعقدة وإهمال استخدام التكنولوجيا الحديثة سيؤدي إلى الإبطاء في سرعة إنجاز الأعمال المصرفية وكذلك إلى تدني مستوى الإنتاجية، مما يمثل نقط ضعف وخلل في حركة البنك وفعاليتها في مختلف المجالات ذات الصلة، وهذا ما سيؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب من التعامل الجهاز المصرفي الوطني، لذلك فإنه ليس أمامنا من بد سوي جعل مصارفنا قادرة على إيصال خدماتها إلى زبائنها من خلال شبكات الصراف الآلي التي تربطها بهم، وكذلك بواسطة الحاسوب الشخصي أو الهاتف المحمول، أو عبر شبكة الانترنت وخدمة نقاط البيع (64).

(63) إلا أن المتتبع لنظام الأداء الوطني يلاحظ بأنه لا زال يتميز بهيمنة استعمال الأوراق البنكية والنقود العادية، بالرغم من خلق البطاقات البنكية وإنشاء مركز تديرها، ولا يمكن للتعامل بالبطاقة البنكية أن يوفي قيمة تصرفاته بالخارج إلا إذا كان مصدرا أو سمح له مكتب الصرف والمبادلات بذلك. يراجع حاجي صليحة، الوفاء الرقمي عبر الانترنت : المظاهر القانونية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2004-2003، ص.96

- وتبقى مع ذلك بعض التجارب والتي وإن كانت محتشمة فإنه لا يمكننا إلا أن نصفق لها والمتمثلة في إدماج إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة لنظام الأداء الإلكتروني في منظومة التعشير إذ يمكن للفاعلين الاقتصاديين استعماله في إطار الاستيراد، كما أن الإدارة الضريبية بدأت الآن تأخذ بنظام الإقرار الإلكتروني وهو ما نصت عليه مجموعة من المواد في المدونة الجديدة للضرائب المحدثه بقانون المالية لسنة 2007 كالمادة 22 المتعلقة بالضريبة على الشركات والمادة 115 المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة.

(64) أحمد سفر، مرجع سابق، ص.23 .

إلا أن هذا الإقبال الكبير علي التقنية الحديثة وخدمات الانترنت قد تصاحبه بعض المخاطر الحقيقية إحداها الفراغ القانوني⁽⁶⁵⁾ الذي يطال هذا النوع من العمليات بالإضافة إلي استمرار الإشكال الأمني، لذلك فأمن المعلومات⁽⁶⁶⁾ يشكل حجر الزاوية لإنجاح هذه التقنية وإحساس المستخدم لها بالأمان الشيء الذي يدفعه لإعادة استخدامها والاعتماد عليها مستقبلا. وبدون أمن المعلومات يزداد خطر ضياع الحقوق وتعدم الثقة بهذه التقنية لذا فإن المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا قامت ومنذ البداية بالتركيز علي بناء نظم أمن معلومات قوية⁽⁶⁷⁾ تتوافق مع ما تم إدماجه تقنيا في الأنظمة الأخرى، فوضعت السياسات والإجراءات الأمنية المناسبة والشاملة، وركزت علي الهدف الإستراتيجي لأمن المعلومات ألا وهو تقليص المخاطر في بيئة الأنظمة المصرفية الحديثة ليتسنى للعملاء أن يمارسوا أعمالهم بحرية وثقة⁽⁶⁸⁾.

وهكذا يمكن الآن بفضل التطور التكنولوجي السريع والمتلاحق الوصول إلي تأمين للمعلومات بدرجة عالية يمكن الاعتماد عليها والاطمئنان لها، وذلك بواسطة مجموعة من الطرق التقنية منها التشفير⁽⁶⁹⁾، وطبقة الفتحات الآمنة SSL⁽⁷⁰⁾ ونظام المعاملات

⁽⁶⁵⁾ أصدر المشرع المغربي القانون رقم 03-07 المتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، والذي يعاقب فيه مجموعة من الجرائم المعلوماتية، وبالتالي ملأ الفراغ التشريعي الذي كان يعاني منه وان كانت هذه النصوص قاصرة عن الإحاطة بجميع الجرائم.

⁽⁶⁶⁾ أمن المعلومات هو ذلك العلم الذي يبحث في نظريات واستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها، ومن زاوية تقنية هو الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية، أما من زاوية قانونية فامن المعلومات هو محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى وتوفر المعلومات ومكافحة أنشطة الاعتداء، عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة، وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها، راجع:

(visité le 19/05/2006). www.arablaw.org

⁽⁶⁷⁾ لا يتسع المجال هنا لدراسة الوسائل القانونية والتقنية لحماية المعلومات ولمزيد من التفاصيل يراجع عبد الحكيم زروق، حماية المعلومات من الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم للقانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2006-2007

⁽⁶⁸⁾ www.Sama.gov.sa (visité le 11/05/2006).

⁽⁶⁹⁾ تقوم عملية التشفير علي تحويل البيانات التي علي شكل نصوص بسيطة، لا يمكن لأحد من قراءتها وفهمها جمدا بدون عملية معاكسة تسمى بإزالة التشفير أو فكها، تعيدها إلي هيئتها الأصلية.

الإلكترونية الآمنة (71) SET ونظام جدران الحماية (72)، الأمر الذي شجع علي استخدام المعلومات في مجموعة من القطاعات الأخرى والمراهنة عليها لجلب مزيد من رؤوس الأموال.

المطلب الثاني: الاعتماد علي الانترنت لجلب الاستثمار في بعض القطاعات الخاصة

بازدياد حجم المعلومات وكثافتها ازدادت الحاجة إلي تبادلها والي انتقالها من مكان إلي آخر، فجاءت شبكة الانترنت (73) لتضع المعلومات علي اختلاف أنواعها وكمياتها وأهدافها عند أنامل الجميع، بحيث يمكن لأي شخص أن يحصل علي ما يشاء من معلومات من مختلف أنحاء العالم (74). ولتضع دول العالم في حالة اتصال دائم، ذلك أن البيانات والمعلومات التي يتم إدخالها وتحميلها علي الشبكة، بحيث يتاح لأي مستخدم الدخول إلي هذه المعلومات والبيانات (75).

(70) يعتبر برنامج SSL بمثابة بروتوكول للتشفير يعمل علي نقل البيانات والمعلومات المشفرة، كين جهازين عبر لشبكة الإنترنت بطريقة آمنة، بحيث لا يستطيع شخص آخر قراءتها غير المرسل والمرسل إليه (مستقبل الرسالة) نظرا لقوة التشفير فيها، يراجع حاجي صليحة، مرجع سابق، ص 119.

(71) يوفر نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة درجة تشفير عالية، وذلك نتيجة استخدام هذا النظام لطبقات متعددة من التشفير، وبالتالي يصبح من الصعوبة بمكان فك التشفير ولن يتحقق ذلك إلا في حالات نادرة ولصعوبة بالغة، وبشرط استخدام أجهزة ذات تقنية عالية لا تستطيع الحواسيب التجارية المتاحة تحقيقها. يراجع طارق عبد الرحمان ناجي كميل، التعاقد عبر الانترنت وآثاره / دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق الرباط/ اكدال، السنة الجامعية 2003-2004، ص 86.

(72) يتم وضع جدران الحماية Firewall عادة عند نقطة التقاء الشبكة الداخلية بشبكة الانترنت، وبالتالي كافة الرسائل القادمة من الانترنت أو المتجهة إليه تمر بجدار الحماية، ومن ثم يكون في مقدور هذا الأخير فحص كافة الرسائل سواء كانت بريدا إلكترونيا، أو ملفات متبادلة، أو محاولات دخول إلي الشبكة عن بعد، أو أي نوع من الاتصال، وبناء علي نتيجة الفحص يقوم بالتصريح لها بالمرور إذا كانت تتفق مع السياسة الأمنية للموقع. يراجع حسن طاهر داود، أمن شبكة المعلومات، منشورات معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، طبعة 2004، ص 261.

(73) فكلمة الانترنت (Internet) اختصار للمصطلح الإنجليزي (international net work) والذي يعني باللغة العربية الشبكة العنكبوتية أو شبكة المعلومات العالمية، وهي عبارة عن شبكة عملاقة للاتصالات تتألف من ملايين الحواسيب المرتبطة ببعضها البعض، إما عن طريق خطوط الهاتف أو عن طريق الأقمار الصناعية التي تمتد عبر العالم، ويكون لها القدرة علي تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية تعمل علي تخزين المعلومات الأساسية والتحكم بالشبكة بصورة عامة.

ولمزيد من التفاصيل حول شبكة الانترنت والتطور التاريخي لها، يراجع منير الجنيبي وممدوح الجنيبي، بروتوكولات وقوانين الانترنت، الطبعة الأولى 2005، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 7 وما يليها، وكذلك يراجع محمد عمر الحاجي، الانترنت إيجابياته وسلبياته، الطبعة الأولى 2002، دار المكتبي، سورية، ص 15 وما يليها.

(74) حسن طاهر داود، جرائم نظم المعلومات، الطبعة الأولى 2000، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض، ص 15.

(75) عبد الفتاح بيومي حجازي " النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، 2002، ص 155

وهكذا، لم تترك تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة مجال دون تأثير، ولعل المنتفع. الأكبر من انتشار المعلومات هو مجال التجارة والاستثمار، وذلك بالنظر إلى التأثير الذي تفرضه علي نفسية المستثمر ودفعه إلى الاستقرار برؤوس أمواله في مكان ما (76). وهذا الأمر يمكن لبعض القطاعات الخاصة الاستفادة منه قصد جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وسأحاول التطرق لبعض هذه القطاعات علي سبيل المثال لا الحصر.

ولا غرو أن يكون القطاع السياحي من بين القطاعات التي يجب عليها الاعتماد علي المعلومات والشبكة العنكبوتية (77) نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من قوة في إتاحة الوصول الآني للمعلومات دونما ارتباط بالورق أو بعامل الزمان والمكان، الأمر الذي يمكن كل من السائح والمستثمر الأجنبي من تدبير وتخطيط سفره عن بعد وببسر بناء علي ما توفره الشبكة العالمية من معلومات ومعطيات سياحية يتم تحيينها بانتظام، والمؤكد أن المغرب يتميز بمقومات سياحية أخاذة تجعل منه مركزا لاستقطاب كل المستثمرين في المجال السياحي، وقبلة مفضلة لأغلب السياح في العالم، فقد تنوعت المقومات السياحية به وتعددت من بحار وشواطئ جميلة (78) وسهول خضراء ووديان إلى جانب الهضاب والسلاسل الجبلية، بالإضافة إلى صحرائه الشاسعة ورمالها الذهبية وواحاتها الخضراء، ناهيك عن المدن والقرى الأثرية والمعالم السياحية التي يقف اليوم أمامها الإنسان مشدوها يمتلكه الفضول لمعرفة تاريخ تلك الحضارات وعراقتها وأصالتها (79).

(76) يقول أحد الخبراء "بالأمس كانت السوق الوطنية تشكل قاعدة خلفية مضمونة أما اليوم فلا شيء بقي مؤكدا بعد تغييب الحواجز الجمركية الوطنية وتدفق المنافسين من كل حذب وصوب... وحتى نربح بات لزاما علينا أن نذهب للاستقرار في ماليزيا أو الأرجنتين، لكن كيف لنا أن نعرف من سبقنا ومن سيسبقنا؟" يراجع عبد النبي رجواني، مرجع سابق، ص 13.

(77) توجد بوابة تهدف إلى إبراز مؤهلات المغرب السياحية. www.bestofmaroc.com

voir Bedhri Mohamed, le commerce électronique : quelles perspectives au Maroc ? édition 1er -2001 ; imprimerie El Joussour Oujda ; P. 122.

(78) يتوفر المغرب علي واجهتين بحريتين، واجهة أطلسية وأخرى متوسطية، كما تتمتع المناطق الساحلية معظم السنة بمناخ معتدل بسبب النسيم البحري الذي يلطف الحرارة بالصيف.

(79) محمد بقالي، قانون السياحة بالمغرب، الجزء الأول، تنظيم ظاهرة السياحة طبعة 1997 شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، ص 57.

وسيكون من المفيد إبراز كل هاته للمؤهلات علي موقع في شبكة الإنترنت حتي يمكن الإطلاع عليها من طرف المستثمرين خصوصا الأجانب منهم، الأمر الذي يشكل حافزا لهم من أجل الاستثمار في القطاع السياحي بالمغرب، هذا فضلا عن المساهمة في جلب سياح من دول بعيدة تجهل مؤهلاتنا السياحية.

وتجدر الإشارة إلي أن خوادم المعلومات السياحية علي الإنترنت مختلفة ومتنوعة يمكن أن تحتويها المواقع المعلوماتية لبعض الإدارات العمومية التي لها بعد أو امتداد سياحي كشركات الطيران (الخطوط الجوية الملكية) والنقل (المكتب الوطني للسكك الحديدية ...) وشركات الإيواء والفندقة وغيرها وهي تعمل علي عرض معلومات ذات طبيعة عامة إذ كل مؤسسة تسعى من خلال موقعها علي الشبكة إلي الترويج لصورتها ومنتوجها بالأساس⁽⁸⁰⁾. قصد جلب المزيد من الزبناء والفاعلين الاقتصاديين.

ومن المعلوم أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد تمكن القطاع السياحي من تغيير نماذج وطرق تسويقه لسعته، والتقليل من كلفة الإشهار والتوزيع، هذا ناهيك عن ما تجنيه المشروعات السياحية من ربح بسبب التقليل من وسطاء العملية التجارية، كما تلعب الأنترنت دورا مهما في عملية التعاقد عن بعد مع المرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال⁽⁸¹⁾ وضبط المواعيد معهم، وأيضا عملية الحجز الفندقي بحيث يتنبأ بعض الخبراء أن 10% من عمليات الحجز الفندقي قد تمت عبر الأنترنت في 2005⁽⁸²⁾. وكل هذه الأمور ستساهم بدون أدني شك في جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للمغرب.

⁽⁸⁰⁾ رشيد الناصري، في تأثير تكنولوجيا المعلومات علي السياحة بالمغرب، مجلة فكر ونقد، العدد 29، السنة 2000 ص 125.

⁽⁸¹⁾ المزيد من التفاصيل حول المرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال والمهام المنوطة بهم، يراجع مقالنا: قراءة في النظام الأساسي للمرافقين السياحيين والمرشدين ومرشدي الجبال، مجلة القصر، العدد 14 ، السنة ماي 2006، ص 73.

⁽⁸²⁾ وهو ما سبب في انخفاض 5 % من رقم أعمال وكالات الأسفار بأمريكا في سنة 1997.

Voir Bedhri Mohmed, op. cit, p 122

كما أن أحد المشاركين في إحدى المؤتمرات الدولية حول صناعة الأسفار قد تنبأ بأنه إذا استمر تطور الأنترنت بنفس الوتيرة فإن الأنظمة التقليدية لحجز الأسفار ستصبح متجاوزة، يراجع رشيد الناصري، مرجع سابق، ص 130

كما أن إنشاء مواقع أخرى تهتم مثلا بفرمي الاستثمار في القطاع الصناعي بالمغرب⁽⁸³⁾. مشيرة إلى كل من ميثاق الاستثمار والإعفاءات الجبائية والجمركية، وما يتمتع به المغرب من بنية تحتية في مجال الاتصالات والطرق السيار والمناطق الصناعية بالإضافة إلى وجود يد عاملة ذات جودة سيساهم في لفت انتباه المستثمرين الأجانب إلى القطاع الصناعي وما يقدمه من إشارات قوية لنجاح المشاريع الاستثمارية.

هذا، ويمكن إقحام المعلومات في المجال الصناعي باستعمال العمل عن بعد، الشيء الذي يجنب المقابلة ورجل الأعمال المستثمر كثرة التنقلات المضنية وغير المجدية، ويساعد علي القيام بالمهام المنوطة بالمسيرين بكل سهولة، كما يترتب علي إنجاز العمل بهذه الطريقة تقليص التغيّبات والمنازعات الاجتماعية، وتحسين الإنتاجية وتخفيض التكاليف⁽⁸⁴⁾، وهذا ما يساعد علي استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

وكذلك يتم استعمال المعلومات في المجال الصناعي حتي في ما يخص موضوع المناقصات والمزايدات، بحيث يتم طرح احتياجات الشركات سواء كان عرض أو طب، ويتم ذلك بطريقة إلكترونية. وأيضاً يمكن وضع الأحداث الاقتصادية الهامة في موقع علي الشبكة حتي يتسنى للمستثمرين التعرف علي كل من احتياجات الشركات بالمغرب وعلي المشاريع الاقتصادية الملزم إنجازها، الأمر الذي يدفع بهم إلى الاستقرار برؤوس أموالهم بالمغرب.

ونفس الأمر يمكن أن ينطبق علي قطاع الصناعة التقليدية وعلي قطاع الصيد البحري، وقطاع المناجم، والصحة والتربية والتكوين، وكذلك مجال البنوك والتأمينات...

خاتمة:

حاولنا طيلة هذا البحث التركيز علي بعض القضايا التي اعتبرناها (ولا زلنا نعتبرها) أساسية لفهم ميكانيزمات التأثير علي جلب الاستثمارات علي ضوء ثورة المعلومات، وتسارعها الكبيرة خلال العقدين الماضيين من نهاية القرن السابق، وكذا التحولات الجذرية التي واكبتها وستواكبها حتما خلال العقود القادمة.

⁽⁸³⁾ لقد قام مكتب التنمية الصناعية (ODI) بإنشاء موقع علي شبكة الانترنت بهدف جلب الاستثمار في القطاع الصناعي وهو: www.industry.org.ma.

⁽⁸⁴⁾ عبد الكريم غالي، محاور في المعلومات والقانون، البوكلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة، 1997 ص. 204

وبقدر ما لا ندعي أننا طرحنا الإشكالية الطرح الصائب أو أننا عملنا علي تفكيك عناصرها التفكيك الصحيح، بقدر ما سعينا إلي إثارتها من جديد، علما بأن الآراء التي تتضمنها إنما هي مجرد أفكار حاصرنا، واعتقدنا صوابها، ولا ندعي أننا وصلنا فيها حد الكمال لأن الكمال لله وحده، بل هي مجرد محاولة بسيطة لطرق باب الموضوع، والذي ما يزال في أمس الحاجة إلي الإنكباب عليه بالدراسة والتحليل من قبل المهتمين، وكلنا امل أن تكون محاولتنا هذه نقطة بداية للنقاش وانطلاقة لعنان أقلام المتخصصين لإغناء هذا الموضوع وسبر أغواره والتعرف علي كنهه ليعود ذلك بالنفع العام.

وفي انتظار ذلك نؤكد علي أن التحولات التكنولوجية الجديدة في مجال المعلومات ستغير المناخ التنافسي لجميع الدول المستوردة للاستثمارات وأن طرق التسويق والإشهار للمناخ المناسب والبيئة السليمة للاستثمار ستعرف تغيرات عميقة نظرا لبروز دور الانترنت (85).

إن أكبر تحدي نعيشه الآن هو تحدي عولمة المنافسة، لذلك فإن جلب الاستثمار لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل استثمار آخر داخلي في كل من الموارد البشرية والتجديد التكنولوجي (86)، إن التفوق التكنولوجي يكسب الاقتصاد مناعة كبيرة للهيمنة علي الأسواق الخارجية والتأثير علي منحي وحركة الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلي وقف نزيف هجرة الأدمغة واستقطابها من قبل الدول الصناعية الكبرى (87).

(85) نود أن نشير هنا بأننا لا نقدم الانترنت علي أنه علاجا سحريا للمشاكل الإشهارية والتسويقية بهدف جلب الاستثمارات، بل فقط هو عنصر ينبغي بالإضافة إليه، تضافر مجموعة من العناصر بهدف بلوغ النتيجة المتوخاة.

(86) ويبدو في المغرب أن هناك مجموعة من الإشارات التي تدل علي بداية شيء ما، منها نذكر خلق كتابة دولة مكلفة بتكنولوجيا المعلومات، احتضان مؤتمرات دولية حول العمل عن بعد والتجارة الإلكترونية، وضع مخططات لتعميم شبكة الانترنت داخل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث... أيراجع عبد النبي رجواني، مرجع سابق، ص (66).

(87) تقدر بعض الدراسات الخسائر الناجمة عن هجرة العقول العربية ب 10.7 مليار دولار والآن تكوين هؤلاء العلماء في بلدانهم الأصلية قد كلف موارد مالية وإنسانية ضخمة تقدر ب 227 الف دولار للمهندس و 198 ألف دولار لعالم الطبيعة و 535 ألف دولار للطبيب، في حين "يهدى" الوطن العربي نسبة 7 % من علمائه وباحثيه اللامعين لأمريكا الشمالية.

وقد قامت مصر بدراسة تبين لها بأن 58% من مهاجريها هم من العلماء والمهندسين، وأن 70% منهم من حملة الدكتوراه و 17.5% من حملة الماجستير.

وتأسيسا علي ما سبق يتبين لنا مدي الترابط الوثيق بين استخدام المعلومات وشبكة الانترنت، وبين جلب المزيد من رؤوس الأموال إلي المغرب، لكن الملاحظ⁽⁸⁸⁾ هو غياب البعد الاستراتيجي في العلم والتكنولوجيا في المغرب، إذ لا زال يعتمد علي النقل الأعمي للتكنولوجيا وتهميش القدرات الإبداعية الذاتية، لذلك تبقى مسألة وضع إستراتيجية وطنية لا محيد عنها لتطوير القطاع المعلوماتي بالمغرب وجعله قادرا علي المساهمة بعمق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁸⁹⁾.

وحل هذا الأشكال رهين بالإرادة السياسية لصناع القرار داخل الدولة، فالمسؤولية تبقى مسؤولية الدولة أولا وأخيرا، لأنه إذا كانت الدولة تريد تشجيع الاستثمارات، فيجب عليها أن تستثمر بداية في مختلف العوامل المؤثرة في قرار المستثمر ومنها الاستثمار في تعميم وإدماج تكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص، وكذا إيجاد نصوص تشريعية لحمايتها.

وغني عن البيان بأنه يجب الإسراع في اتخاذ قرارات مناسبة وبلورتها في اللواقع اليوم قبل الغد، خاصة وأنا علي مشارف إلغاء الحواجز الجمركية، واذا لم يكن المغرب متوفرا علي اقتصاد قوي فإنه سيكون مستهلكا فقط، وحسب المفهوم الاقتصادي المعاصر المستهلك يكون دائما مستعبدا، ولا نرضي لأنفسنا أن نكون كذلك.

وخلاصة القول، ومن باب تجنب رهن المستقبل، نشير إلي أن الصعود في القطار قد انطلق وأن احتجاجات وتأملات الباقي علي الرصيف لن تجدي نفعا، فالعالم الآن افتقد طوباوية الإيديولوجيات لتبقي طوباوية تكنولوجيا المعلومات هي الملاذ، ولتغيب المدينة الفاضلة وتحضر القرية الكونية... عن أخلاقيات هذه القرية وقيمها وتعددتها الثقافي واللغوي ورخائها، لا يوجد قرار نهائي، وللتأخر في القرار يجب علي المغرب عدم التخلف كثيرا عن القطار...

فمن سيدخل القرية سيدا ومن سيستجير بهوامشها عبدا⁽⁹⁰⁾؟

⁽⁸⁸⁾ يحيى البحيوي، مرجع سابق، ص 75

⁽⁸⁹⁾ Voir Brahim Fouguig, op. cit, p. 22

⁽⁹⁰⁾ عبد النبي رجواني، مرجع سابق، ص 154

المراجع المعتمدة

أولاً: باللغة العربية

• الكتب:

- (1) يحيى اليحياوي، الوطن العربي وتحديات تكنولوجيا والاتصال، الطبعة الأولى، 1997 البوكلي للطباعة والنشر والتوزيع.
- (2) "الجات وحقوق الملكية الفكرية" المجلد 1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحافية والمعلومات، القاهرة 1999.
- (3) فاطمة الحمدان بحير، السياسة الجمركية المغربية وإشكالية المبادلات التجارية الدولية، طبعة 2005 مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء.
- (4) علي كحلون، الجوانب القانونية لقنوات الاتصال الحديثة والتجارة الإلكترونية، طبعة 2002، دار إسهامات في أدبيات المؤسسة، تونس.
- (5) بولين أنطويتوس أيوب، تحديات شبكة الانترنت، الطبعة الأولى 2006، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت.
- (6) طوني عيسي، التنظيم القانوني لشبكة الانترنت، دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية، المنشورات الحقوقية، الطبعة الأولى، 2001.
- (7) أحمد سفر، العمل المصرفي الإلكتروني في البلدان العربية، طبعة 2006، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان.
- (8) حسن طاهر داود، أمن شبكة المعلومات، منشورات معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، طبعة 2004،
- (9) منير الجنبهي وممدوح الجنبهي، بروتوكولات وقوانين الانترنت، الطبعة الأولى 2005، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،
- (10) محمد عمر الحاجي، الانترنت إيجابياته وسلبياته، الطبعة الأولى 2002 دار المكتبي، سوريا.
- (11) حسن طاهر داود، جرائم نظم المعلومات، الطبعة الأولى 2000، منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- (12) عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، 2002

(13) محمد بقبالي، قانون السياحة بالمغرب، الجزء الأول، تنظيم ظاهرة السياحة، طبعة 1997، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع

(14) عبد الكريم غالي، محاور في المعلومات والقانون، البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع، القنيطرة، 1997.

• الأطروحات والرسائل الجامعية:

(1) حاجي صليحة، الوفاء الرقمي عبر الانترنت: المظاهر القانونية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2004-2005 .

(2) عبد الحكيم زروق، حماية المعلومات من الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة، السنة الجامعية 2006-2007

(3) بشري النية، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب - دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس أكادال / الرباط، السنة الجامعية 2001-2002

(4) طارق عبد الرحمان ناجي كميل، التعاقد عبر الانترنت وآثاره - دراسة مقارنة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق - بالرباط/أكادال، السنة الجامعية

• المجالات والدوريات:

(1) أطو أويبر هامير، المعلوماتية في خدمة العدالة، التجربة النمساوية، ترجمة عبد الرفيع أروحين وأبو بكر بهلول، مجلة كتابة الضبط، العدد الأول، مارس 1998 .

(2) وحيد قدورة، الوجه الآخر للوصول إلي المعلومات في الدول النامية، دراسة حالة الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم والمعلومات، العدد 5، السنة 2005، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

(3) محمد علالي، النورة المعلوماتي، مجلة كتابة الضبط، العدد 4 و 5 يناير - أبريل 2000

(4) عبد الحميد عواد، التنافسية مفتاح الاندماج في الاقتصاد الدولي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية . سلسلة " الدورات"، الدورة الخريفية لسنة 2001، الرباط.

- (5) عبد الكريم غالي، التعاون القانوني والتقني في معالجة المعلومات القانونية بواسطة الحاسوب، مجلة كتابة الضبط العدد 8- ماي 2001
- (6) عبد الكريم غالي، المعلومات والقانون والقضاء، مجلة كتابة الضبط، العدد الأول، مارس 1998.
- (7) عبد الكريم غالي، المعلومات ودورها في التأهيل القضائي، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 20-21، يوليو- دجنبر 1997.
- (8) عبد السلام التازي، دور المعلومات في تحديث كتابة الضبط، مجلة كتابة الضبط، العدد 2، السنة الأولى 1998.
- (9) شمس الدين، قضايا الاستثمار ومعوقاته ودور المحاكم التجارية، مجلة القصر، العدد الثاني.
- (10) حميد الوالي، دور القضاء الجنائي في التنمية، مجلة المعيار العدد 27، السنة 2001
- (11) عبد المجيد غميحة، دور العدالة في ميدان الأعمال والاقتصاد، المقابلة والسياسة الجنائية، مداخلة أقيمت بالمناسبة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل بمكناس في دجنبر 2004 منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية العدد 4، الطبعة الأولى 2005
- (12) احمد براءة غزيول، دور البنوك في التجارة الدولية، الندوة الثالثة للعمل القضائي والبنكي، الرباط 19-20، يونيو 1993، نشر المعهد الوطني للدراسات القضائية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، مطبعة الأمانة، الرباط.
- (13) الهادي شايب عينو، بعض المشاكل الناجمة عن استعمال المعلوماتية في البنوك: موقف القانون والقضاء، الندوة الثالثة للعمل القضائي والبنكي،
- (14) أحمد السراج، المعلومات والاجتهاد القضائي مداخلة بندوة تحت عنوان "عمل المجلس الأعلى والتحول الاقتصادي والاجتماعية، منشورات المجلس الأعلى، 1999 ص 140.
- (15) رشيد الناصري، في تأثير تكنولوجيا المعلومات علي السياحة بالمغرب، مجلة فكر ونقد، العدد 29، السنة 2000
- (16) عبدالحكيم زروق، قراءة في النظام الأساسي للمرافقين السياحيين والمرشدين ومرشدي الجبال، مجلة القصر، العدد 14 ماي 2006

17) محمد هشام خواجكية، استنزاف العقول العربية : نتائج الظاهرة وأسبابها السياسية والاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 22،
دجنبر 1980.

ثانيا : باللغة الفرنسية:

- Bedhri Mohamed, le commerce électronique : quelles perspectives au Maroc ? édition 1^{er}-2001 ; imprimerie El Joussour Oujda .
- Mohamed Larbi Benotmane, L'informatique ; le droit et l'activité bancaire, revue marocaine de droit et d'économie du développement- colloque droit et informatique numéro 11- année 1986.
- Eric Léo Pold et Serge Choste, la sécurité informatique que sais je ? 1^{er} édition, Mai 1999, Press universitaires de France, Paris.
- Le Maroc leader africain de l'attractivité L'Economiste du 28-9-2004 -L'economiste du 13-09-2004 ,le maroc premier dans la région MENA.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

- www.khayma.Com
- www.atkaronline.org
- www.afkaronline.org
- www.senat.fr
- www.oecd.org
- www.afkaronline.org
- www.arab law.org
- www.khayma.com
- www.arabgov- initiative.org
- www.arabnewal.com
- www.septi.gov.ma
- www.pm.gov.ma
- www.septi.gov.ma

- www.alnazha.net
- www.ctc8.net
- www.arablaw.org
- www.Alwacatnews.com
- www.Sama.gov.sa
- www.bestof Maroc.com
- www.industry.org.ma
- www.douane.gov.ma
- www.ebds.cnss.ma